

تقدُّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩

من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟

النوع الاجتماعي والمساءلة

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة



إن المعايير السامية من الثقة في الإنسانية والأمل التي تعبّر عنها مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتطلب وجود آليات سليمة للمساءلة عن تحقيق هذه المبادئ. وإذا لم يخضع للمساءلة أولئك الذين وقعوا على اتفاقات مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو أولئك الذين أقروا منهاج عمل بيجين، وإذا لم يترجموا هذه الالتزامات إلى أفعال، وإذا لم يخضعوا للمساءلة إزاء هذه الأفعال فإن نصوص هذه الاتفاقيات تفقد مصداقيتها. وإذا كان العالم يريد حقاً تفعيل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين فإن المساءلة تكون أمراً جوهرياً.

وتلك المقولة هي أساس هذا التقرير ومصدر إلهامه. ويصدر تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المعنون "من يتحمل المسؤولية أمام المرأة؟ النوع الاجتماعي والمساءلة" في منعطف بالغ الأهمية. فنحن قد تجاوزنا فحسب منتصف الطريق نحو سنة ٢٠١٥، التي حددها المجتمع الدولي كموعِد مستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمساواة بين الجنسين عامل مُحدّد حاسم الأهمية لكل هدف من تلك الأهداف. ومع ذلك فإن المجالات التي بلغ فيها التقدم أبطأ درجاته هي مجالات تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ومعدل التغيير الشديد البطء في نسبة الوفيات النفاسية في بعض المناطق مدعاة للقلق الشديد. ويجب علينا أن نعمل المزيد لوقف هذه الوفيات التي يمكن منعها، والتي لا تؤثر على الأمهات والأسر فحسب بل تؤثر على المجتمعات بأكملها.

ويشير التحليل الوارد في هذا التقرير إلى أن انعدام المساءلة إزاء المرأة يمكن تفسيره ضمن بعض السياقات على أنه عدم وفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أكثر مما يمكن تفسيره نتيجة لعوامل أخرى مثل نقص الموارد اللازمة. ومن الممكن تحقيق نتائج أفضل للمرأة عندما تكون قادرة على المشاركة في تحديد توزيع الموارد العامة، حيث من الممكن أن يسهم ذلك في تخطيط الخدمات العامة، وحينما تستطيع المرأة أن تلتزم العدل وتحصل عليه عند انتهاك حقوقها، وعندما توجد عواقب لضعف الأداء إزاء حقوق المرأة.

ويحدد تقرير «من يتحمل المسؤولية أمام المرأة؟» عنصرين لا غنى عنهما للمساءلة تجاه قضايا النوع الاجتماعي. أولاً: يجب أن تكون المرأة عضواً شرعياً أي عملية من عمليات الرقابة أو المساءلة. ثانياً: يجب أن تكون الالتزامات الوطنية نحو المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة من بين المعايير التي يتم على أساسها تقييم القرارات العامة. إلا أن الاختبار الحقيقي للمساءلة المراعية للمرأة هو القضاء على العنف ضد المرأة. وهذا هو ما جعلني - في وقت مبكر من ولايتي - أطلق الحملة العالمية «معاً من أجل القضاء على العنف ضد المرأة».

وتقف الأمم المتحدة بشكل قوي مع حقوق المرأة، ومع وضع نهاية للإفلات من العقاب الذي استغله المتجاوزون لفترة طويلة للغاية. والغرض من هذا التقرير هو أن يكون مساهمة في ذلك المسعى، وأنا أوصي بالاطلاع عليه على المستوى العالمي الواسع.

Ban Ki-moon

بان كي مون
الأمين العام للأمم المتحدة

تقديم



لقد

شهدت العقود المنصرمة تقدماً كبيراً في مجال الالتزام بحقوق المرأة على المستويات الوطنية والعالمية على حد سواء. إلا أن هذا الالتزام لا يقابله دائماً إجراءات عملية على أرض الواقع. فبالنسبة للكثير جداً من النساء يمثل الفقر والعنف ثوابت في واقع الحياة اليومية تضطر النساء لمواجهتها في كفاحها للحصول على حقوق متكافئة مع حقوق الرجال، في العمل والأسرة والملكية، وكذلك في الحصول على الموارد والخدمات العامة.

ويقدم تقرير «تقدّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩» أمثلة حول احتياج المرأة لاتخاذ إجراءات تجاه الالتزامات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة من قبل الحكومات الوطنية، ونظم العدالة وتفعيل القانون، وأصحاب العمل ومقدمي الخدمات وكذلك المؤسسات الدولية. ولن تكون هناك مساءلة إزاء حقوق المرأة إلا إذا استطاعت النساء الحصول ممن هم في موقع السلطة على التفسيرات بشأن الإجراءات التي تؤثر عليهن، وأن تكن لهن القدرة على إجراء التدابير التصحيحية عندما يفشل المسؤولون الترويج لحقوقهن.

ولقد كان المناصرون للمساواة بين الجنسين على رأس الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على علاقات القوة في المؤسسات الخاصة وغير الرسمية وكذلك في المجال العام. وفي الحقيقة فإن هذا التقرير يوضح أن جهود المرأة لكشف الظلم الذي تتعرض له بسبب جنسها ومطالبتها بالإنصاف قد غيرت طريقة تفكيرنا تجاه المساءلة.

ومن منظور العرض والطلب فإن المساءلة لا يمكن أن تنبثق عن ضغوط من ناحية الطلب فقط. ونجد أن تقرير «تقدّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩» يعرض أمثلة لخطوات مبتكرة في ناحية العرض، اتخذتها المؤسسات الوطنية والدولية بشأن المساءلة. ويتضمن ذلك إحداث التغييرات المراعية للنوع الاجتماعي في تفويض المسؤوليات، وفي الممارسات، وفي ثقافة هذه المؤسسات ضماناً لوجود الحوافز والنتائج للتمسك بالالتزام بحقوق المرأة. كما يقدم هذا التقرير إطاراً لفهم المساءلة من منظور النوع الاجتماعي، ويطبق ذلك على سياقات مختلفة تستطيع من خلالها أنظمة المساءلة تحديد إمكانية وصول المرأة إلى الموارد وإلى السلطة: السياسة، والخدمات العامة، والعمل، والأسواق الاستهلاكية والتجارية، ونظم العدالة، والمعونة الدولية ومؤسسات الأمن.

ومنذ عام ٢٠٠٠، أصبح لدى المرأة التزام عالمي تقيس على ضوئه التقدم المحرز في بناء الاستجابة لقضايا المرأة، وهذا الالتزام هو: إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية التي يتضمنها ذلك الإعلان. والمساواة بين الجنسين هي أساس هام لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتوقف تحقيق تلك الأهداف بشكل متزايد على استفادة المرأة من الاستثمارات الإنمائية في التعليم والصحة، وعلى قدرتها على الدخول إلى السوق على قدم المساواة مع الرجل، وعلى قدرتها على المشاركة في عملية صنع القرارات العامة على جميع المستويات.

إن هذا التقرير يضع الأساس المنطقي لجدول الأعمال الجديد للمساءلة حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وهو يقدم أدلة لا تقتصر على ضعف المساءلة فقط ولكنه يقدم أيضاً أدلة على مبادرات واعدة من الحكومات والمجتمع المدني، وعلى الإصلاحات المؤسسية التي تسعى لتعزيز المساءلة إزاء المرأة.

إينس البردي

المديرة التنفيذية

لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

تقدّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩

فريق بحوث وإعداد تقرير التقدم:

آن ماري جويتس
مسؤولة الإعداد واستشارية الحكم والسلام والأمن

رالوكا إيدون
منسقة المشاريع

معز دريد
نائب المدير التنفيذي للتنظيم
وخدمات تنمية الأعمال

أنجالي دايال

سمينة أنور

هاني كويفا - بيتينا
أخصائي البيانات والإحصاءات

چوان ساندر
ناتبة المديرة التنفيذية
للبرامج

مليكة بهانداركار

الهادي، «ألين چونسون سيرليف» رئيس ليبيريا، «لويس ايناسيو لولا دا سيلفا» رئيس البرازيل، «نافانيثم بيلاي» المفوضة السامية لحقوق الإنسان، «خوسيه راموس - هورتا» رئيس تيمور الشرقية والحاصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٦، «چودي ويليامز» الحاصلة على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٧ و«خوسيه لويس رودريغيس زاباتيرو» رئيس وزراء إسبانيا.

المستشارون الخارجيون:

«مونيكا ألتشول»، «ويني بيانبيما»، «دايان إيلسون»، «بيورن فوردي»، «إيمانويل جياماه - بودي»، «فيليب كيفر»، «عمران متين»، «ريشمارد ماتلاند»، «ميتراي موخوبادهاي»، «هيلين اوكونيل»، «فرانسيسكا بيروثشي»، «أرونا راو»، «ريتا ريدي»، «ديفيد ريتشاردز»، «دانيل سمور»، «دون ستانينبيرج»، «أميناتا توري»، «تيريزا فالديس» و«جوديث ويدرييرن».

أشكال الدعم الأخرى:

لم يكن ليتسنى إعداد هذا التقرير بدون وجود طائفة واسعة من أشكال الدعم الأخرى. ونحن لا نسعدنا أن نذكر كل هذه الأشكال من المساعدة، ولكننا نود أن نشكر الأشخاص التالية أسمائهم للطرق الكثيرة التي ساعدوا بها في إعداد هذا التقرير:

«سو أكرمان»، «انشرأح أحمد»، «جابريل الفاريز»، «كريستين عرب»، «چولي بالينجتون»، «زينب تومي بينجالون»، «لوسيانا برازيل»، «فلورانس بوتيجوا»، «روبرتا كلارك»، «ستيفن كومنز»، «فيسينتا كوربا»، «نازين دامجي»، «هازل دي ويت»، «ندا حمادي»، «لاله إبراهيميان»، «ياسين فال»، «أنا فالو»، «بيترس فريه»، «سوماتراك. جوها»، «جيليان هولز»، «كارولين هورينكنز»، «تاكازو ايتو»، «چيرمي كينج»، «كارين جبر»، «إيمي تيلور جويس»، «ريببكا كاراسيك»، «أتول خاري»، «مونيكا كجولستروم»، «ويني كوسوما»، «إيركا كفايلوفا»، «جرو ليندستاد»، «ماتيو ليبيكا»، «أنابيل لوجو»، «سينثيا مادانسكري»، «كافيتا مينون»، «جايللا مورتيل»، «مايا مرسي»، «ديفيد نافارو»، «تاكو ندياي»، «نيامورا نجوجي»، «روحيني باندي»، «خوليا بوجليا»، «ماليني رانغانان»، «ليسا ريفقي»، «مينو رافينهورست»، «أنيس سالم»، «داميرا ساربايفا»، «فالاري سبيرلنج»، «نارديا سيمبسون»، «زياد شيخ»، «بابلو سواريز بيسيرا»، «لي سويجارت»، «إيلين تان»، «نوهوم تراوري»، «آن كريستين ترايير»، «زينب توران»، «ماري وارني - سميث» و«چوان وينشيب».

كما نعرب عن شكرنا الخاص لجميع مديري البرامج الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ولا سيما لمكاتب الصندوق في «الأرجنتين» و«المغرب» و«تيمور الشرقية»، لما قدموه من دعم في إعداد حالات الدراسة الخاصة بهذا التقرير.

فريق نشر المعلومات والاتصالات لسلسلة «التقدم»

«أتونوي دي جونغ»، «نانيت براون»، «چينفر كوبر»، «ميتوشي داس»، «إدواردو جوميز»، «إيفانز جوزيف» و«تريسي راستشيك».

شكر وعرفان:

لقد كان إعداد تقرير «تقدّم نساء العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩» جهداً جماعياً، ونحن ندين بخالص الشكر للكثير من الأشخاص الذين شاركوا وساهموا من خلال العديد من الطرق التي لا نستطيع أن نحصنها. وندين بالشكر الخاص إلى كل موظفي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذين قدموا مساهمات وتعليقات وأفكاراً كتابية لدعم عملية إعداد التقرير، أو كانوا ببساطة مصدر إلهام نظراً للالتزامهم بالعمل الميداني. ونحن نشكر كل من شارك في هذا الجزء من سلسلة «التقدم»، ونود أن نشير على وجه الخصوص إلى المساهمات التالية:

الدعم المالي:

إن الداعمين الأسخياء «لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة» قاموا بدورهم تماماً، حيث إن تمويل هذا العدد من تقرير «التقدم» تم تديره جزئياً من الميزانية الأساسية التي يساهمون بها. ونحن ندين بشكر خاص جداً للوكالة الكندية للتنمية الدولية وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، حيث سّر دعمهما السخي إجراء بحوث وعمليات نشر إضافية للمعلومات لم تكن لتتسنى لولا ذلك.

المساهمات الكتابية:

لقد استفاد هذا الجزء من تقرير «التقدم» من طائفة من المساهمات الكتابية، تنوعت بين فصول حول الخلفيات ومربعات النصوص. ونحن نعرب عن امتنان خاص للمساهمات الكبيرة التي قدمها للفصول كل من: «نعمي حسين»، و«بوب جنكنز»، و«نوكت كاردام»، و«سيلستين نيامو - موسيمي»، و«بيتر روزينبلوم»، و«چوان ساندر». وقد قدمت «نيكي فان دير جاج» الدعم في تحرير التقرير.

كما نتقدم بشكر خاص للأشخاص التالية أسمائهم لما قدموه من إسهامات كتابية:

«باربرا آدمز»، «كاثرين البرتين»، «ماريا خوسيه ألكالا»، «نسرين علمي»، «ليتيتيا أندرسون»، «كيلبي أسكين»، «مریم أصلان»، «ستيفاني بريانتوس»، «جيمس بلاكييرن»، «ليتي شيوارا»، «ألكساندرا سيروني»، «فيليدا كوكس»، «چان داكونها»، «نازين دامجي»، «ديليجيورجيس»، «كاثرين دولان»، «مارينا دورانو»، «إيفا فودور»، «كيت جرورس»، «شوكو إشبكاوا»، «فردوس چاهان»، «كارين چاد»، «نايلة كبير»، «سودراسانا كوندو»، «فاتو أميناتا لو»، «ريتشارد ماتلاند»، «روشن ميون»، «زهرة موسى»، «سهيلة نظيم»، «اليزابيث باولي»، «ريانا بوساساريط»، «شيلبي كواست»، «ريراتانا رانجسيتبول»، «سوكورو ريس»، «كولين روسو»، «أونالينا سيلولواني»، «أناسويا سينجوتا»، «إيليسا سلاتيري»، «مسعود صديق»، «هونج - اين سونج»، «زينب توران»، «چورين فيربرج»، «لي والدورف»، «أليس ويليام - نافارو» و«ستيفاني زيبيل».

وشكر خاص أيضاً إلى:

«ميشيل باشيليت» رئيسة جمهورية شيلي، «نولين هايزر» وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

المحتويات

الجزء الأول

من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟

إطار لفهم المساءلة من منظور النوع الاجتماعي والعناصر الأساسية اللازمة « لنجاح المساءلة » إزاء المرأة .

الصفحة ١

المجال السياسي

يوجد الآن في الحكومات عدد من النساء أكبر مما كان في أي وقت مضى ، وتتوقف فاعلية هؤلاء النساء على تحويل السياسات إلى إجراءات تستند إلى إصلاحات في الحكم تستجيب لقضايا النوع الاجتماعي .

الصفحة ١٧

الخدمات

إن الخدمات العامة التي تلبى احتياجات المرأة هي محك المساءلة إزاء المرأة في القطاع العام .

الصفحة ٣٥

السوق

إن الحياة اليومية للمرأة الآن تتشكل على نحو متزايد تبعاً لأليات السوق . والمساءلة في القطاع الخاص تستند إلى مبادئ مختلفة عن المبادئ السائدة في القطاع العام .

الصفحة ٥٣

العدالة

يمكن أن يضعف تأثير نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية في توفير قدر أكبر من المساءلة للمرأة بسبب الحواجز التي تعترض الوصول إليها ومحدودية التفويض المعطى لها ووجود تمييز ضد المرأة .

الصفحة ٧١

المعونة والأمن

يجب على مؤسسات المعونة والأمن المتعددة الأطراف أن تعمل على تحسين مستويات المساءلة لديها ، لكي ترقى إلى المعايير العالية التي حددتها تجاه قضايا النوع الاجتماعي .

الصفحة ٨٩

الاستنتاجات

جدول عمل للمضي قدماً من أجل إصلاح نظم المساءلة من منظور النوع الاجتماعي .

الصفحة ١٠٩

الجزء الثاني

الأهداف الإنمائية للألفية والنوع الاجتماعي

استعراض لأبعاد المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية .

الصفحة ١١٦

الملحقات

الصفحة ١٣٤

المراجع

الصفحة ١٤٢



المربعات

الفصل ١: من يتحمل المسؤولية أمام المرأة؟

- ١-أ: الحكم الصالح تعريف مراعي للنوع الاجتماعي ٢
١-ب: الإميهاجو: تكييف آلية تقليدية للمساءلة لتحسين التصدي
للعنف ضد المرأة ٥

الفصل ٢: المجال السياسي

- ٢-أ: التعريف ١٩
٢-ب: البرامج السياسية ٢٠
٢-ج: الحركة المناهضة للمواد الكحولية في ولاية « اندرا براديش »،
بالهند، في تسعينيات القرن العشرين ٢١
٢-د: تخصيص حصص للنساء ٢٤
٢-هـ: « جابريلا » يدخل الكونجرس ٢٥
٢-و: المرأة والفساد ٢٧
٢-ز: البرلمانيات والمخرجات السياسية ٢٩

الفصل ٣: الخدمات

- ٣-أ: منظمة غير حكومية أرجنتينية تترجم المعلومات إلى عمل ٤٠
٣-ب: النساء المسنات والتأمين الصحي في « بوليفيا »:
« لقد تعلمتُ ألا أخاف » ٤٣
٣-ج: التحويلات النقدية المشروطة ٤٦
٣-د: خصخصة المياه ٤٧

الفصل ٤: الأسواق

- ٤-أ: احتجاج النساء على الأزمة الغذائية العالمية ٦٠
٤-ب: الهيئات الجديدة المعنية بتكافؤ المعاملة تتيح قدراً من التحسن ٦٣
٤-ج: تخصيص حصص للنساء في مجالس إدارات الشركات ٦٤
٤-د: السعي إلى إخضاع 'وول - مارت'
للمساءلة عن التمييز ضد المرأة ٦٦
٤-هـ: احتجاج النساء على إعلانات الأحذية المسيئة في « جواتيمالا » ٦٨

الفصل ٥: العدالة

- ٥-أ: مدونة الأسرة في « المغرب » ٧٤
٥-ب: « جاكاكا » والعدالة الانتقالية في « رواندا » ٨٤
٥-ج: المحكمة الجنائية الدولية ٨٥

الفصل ٦: المعونة والأمن

- ٦-أ: إنجاح مبادئ إعلان باريس في العمل من أجل المساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة ٩٥
٦-ب: سلة التمويل الكيني للمساواة بين الجنسين ٩٦
٦-ج: القراران ١٦١٢ و ١٣٢٥ ٩٨
٦-د: قرار مجلس الأمن ١٨٢٠: ٩٨
٦-هـ: العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب ١٠٠
٦-و: تمويل جديد من أجل المساواة بين الجنسين ١٠٣
٦-ز: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: اختصاصات ضخمة
وموارد هزيلة ١٠٤

اللوحات

الفصل ١: من يتحمل المسؤولية أمام المرأة؟

- الاختلافات بين الجنسين في تصورات الفساد ٨
كسر جدار الصمت: المساواة عن وضع نهاية للعنف ضد النساء
والفتيات ١٠

الفصل ٢: المجال السياسي

- بناء الدولة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في « تيمور- الشرقية » ٣٠

الفصل ٣: الخدمات

- المطالبة بالحقوق الأساسية من خلال التعبئة في « الهند » ٤٢
الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي ٤٤

الفصل ٤: الأسواق

- سعي النساء إلى المساواة في صناعة الملابس في « بنجلاديش » ٥٦
أضعف الأصوات: النساء المهاجرات في عالم معلوم ٥٨

الفصل ٥: العدالة

- التمييز ضد المرأة ٧٢
إدخال حقوق الإنسان للمرأة على المستوى الوطني ٧٧
إصلاح الشرطة والخضوع للمساءلة إزاء المرأة ٨٢

أشكال المربعات واللوحات

الفصل ١: من يتحمل المسؤولية أمام المرأة؟

- تصورات الجنسين للفساد بحسب المنطقة ٩
أ - مؤسسات تقديم الخدمات
ب - المؤسسات السياسية والقضائية والأمنية
ج - المؤسسات ذات الصلة بالسوق
العنف ضد المرأة: معدلات الإبلاغ وتوجيه الاتهام ١١

الفصل ٢: المجال السياسي

- الجماعات النسائية: التباين الكبير للعضوية تبعاً للمناطق المختلفة ١٩

الفصل ٤: الأسواق

- النساء يشكلن نصف المهاجرين في العالم ٥٩
النساء يتصدرن هجرة العقول ٥٩

الفصل ٥: العدالة

- المرأة تعاني من التمييز في نيل الحقوق الاجتماعية ٧٢
المرأة تعاني من التمييز في نيل الحقوق الاقتصادية ٧٣
الارتباط بين وجود بيئة قانونية مساعدة وإعمال حقوق المرأة ٧٣
سيطرة الذكور على قوات الشرطة الوطنية ٨٣

الفصل ١: من يتحمل المسؤولية أمام المرأة؟

٩-٤	فجوة الأجور بين الجنسين، بحسب العضوية في نقابات العمال، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ٦٣
١٠-٤	توجد امرأة واحدة مقابل كل ٦ رجال في مواقع الإدارة العليا في الشركات ٦٥

الفصل ٥: العدالة

١-٥	تصديقات قوية ولكن تحفظات كثيرة ٧٥
٢-٥	التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ٧٥
٣-٥	عدد قليل من الدول لديها تشريعات محددة بشأن التحرش الجنسي والاعتصاب في إطار الزوجية ٧٦
٤-٥	القاضيات في المحاكم العليا ٧٨
٥-٥	القاضيات في المحاكم الدولية ٧٩
٦-٥	القروض المقدمة من البنك الدولي بحسب المواضيع ٨١

الفصل ٦: المعونة والأمن

١-٦	قرارات والتزامات تاريخية بشأن المساواة بين الجنسين، ١٩٢١-٢٠٠٥ ٩٠
٢-٦	زيادة التركيز على المساواة بين الجنسين في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة على الصعيد الثنائي منذ سنة ٢٠٠٢ ٩٢
٣-٦	التركيز على مساواة النوع الاجتماعي في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة على المستوى الثنائي ٩٣
٤-٦	التخصيص المحدد قطاعياً للمعونة المقدمة على المستوى الثنائي ٩٤
٥-٦	المساواة بين الجنسين كموضوع فرعي في قروض البنك الدولي، ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ١٠١
٦-٦	التخصيص القطاعي لقروض البنك الدولي ١٠٢
٧-٦	الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي في تصميم المشاريع وفي الإشراف عليها في قروض البنك الدولي ١٠٢
٨-٦	يركز تركيزاً أكبر على القطاعات الاجتماعية ١٠٢
٨-٦	توزيع موظفي الأمم المتحدة الفئتين بحسب الجنس والرتب، ٢٠٠٦ ١٠٤
٩-٦	الموظفات التقنيات في الأمم المتحدة ١٠٥

الفصل ٧: الاستنتاجات

١-٧	تصورات الجنسين للفساد: مؤسسات تقديم الخدمات ١١٢
٢-٧	الخط الزمني لبلوغ التعادل بين الجنسين في الجمعيات الوطنية ١١٢
٣-٧	انخفاض بطيء في معدل وفيات الأمهات ١١٢
٤-٧	معدلات هجرة الأشخاص الحاصلين على تعليم عال ١١٣
٥-٧	العنف ضد المرأة: معدلات الإبلاغ وتوجيه الاتهام ١١٣
٦-٧	توزيع المعونة القطاعية والمؤشر عليها بمؤشر النوع الاجتماعي والتي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ١١٣

١-١	دورة التفويض والتقييم والتصحيح ٣
٢-١	الأبعاد الرأسية والأفقية للمساءلة ٣
٣-١	تعزيز « الصوت » من أجل إيجاد مساءلة أفضل ٤
٤-١	تعزيز « الأختبار » من أجل إيجاد مساءلة أفضل ٤
٥-١	سيطرة المرأة على القرارات ٦
٦-١	وساطة الرجل تقوّض مشاركة المرأة في آليات المساءلة القائمة على كل من « الصوت » و « الأختبار » ٧

الفصل ٢: المجال السياسي

١-٢	دورة المساءلة السياسية ١٨
٢-٢	منطقة التعادل للمرأة في البرلمانات مازالت بعيدة لأجيال ٢٢
٣-٢	إحداث فارق: النظم الانتخابية والحصص ٢٢
٤-٢	عدد النساء في البرلمانات: تفاوتات كبيرة بين المناطق المختلفة ٢٣
٥-٢	فاعلية الحصص المدعومة بتوقيع الجزاءات ٢٣
٦-٢	عضوية الأحزاب السياسية: عدد الرجال أكبر كثيراً من عدد النساء ٢٥
٧-٢	عدد النساء في المواقع الوزارية: ١ بين كل ٣ في أحسن الأحوال ٢٦
٨-٢	القروض المقدمة من البنك الدولي من أجل حوكمة القطاع العام: التركيز على النوع الاجتماعي، ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ٣١

الفصل ٣: الخدمات

١-٣	النساء يحملن الدلاء ٣٦
٢-٣	مازال الطريق طويلاً لحصول الجميع على مياه محسنة ٣٦
٣-٣	حصول البنات على التعليم ٣٧
٤-٣	الفجوة بين الجنسين في القيد في التعليم الابتدائي ٣٨
٥-٣	وفيات الأمهات: تفاوتات في المخاطر ٣٩
٦-٣	توجد تفاوتات كبيرة في خطر التعرض وفيات الأمهات بين المناطق وداخلها ٣٩
٧-٣	التفاوتات في توفر عاملين مهرة في الرعاية الصحية ٤٠
٨-٣	دور المرأة في اتخاذ القرارات الصحية، ١٩٩٩-٢٠٠٥ ٤٩

الفصل ٤: الأسواق

١-٤	الاستفادة من إمكانات الرجل الإنتاجية بدرجة أكبر من المرأة ٥٤
٢-٤	النساء يمثلن نسبة أقل من العاملين بأجر بالنسبة للرجل ٥٤
٣-٤	المرأة تتقاضى أجراً يقل عن أجر الرجل بنسبة ١٧٪ ٥٥
٤-٤	فجوة الأجور بين الجنسين أكبر في القطاع الخاص ٥٦
٥-٤	النساء غالباً ما يعملن في قطاع الزراعة أو قطاع الخدمات ٥٧
٦-٤	مناطق تجهيز الصادرات: اتجاه متزايد ٦١
٧-٤	النساء يسيطرن على العمالة في معظم مناطق تجهيز الصادرات ٦١
٨-٤	عضوية الإناث في نقابات العمل ٦٢